

بنك رأس الخيمة.. أرباح قياسية 1.8 مليار درهم بنمو 54.6% والتوزيعات 31 فلساً



حقق بنك رأس الخيمة الوطني أرباحاً قياسية تاريخية 1.8 مليار درهم بنمو 54.6% خلال عام 2023 مقارنة بـ 1.16 مليار درهم في 2022، مدفوعة بنمو قوي على جانبي الميزانية العمومية، ما دفع صافي دخل الفائدة إلى 3.3 مليار درهم %زيادة 34%، مدعوماً بإيراد رسوم قوي بلغ 1.1 مليار درهم بزيادة وصلت إلى 17.8

%وحقق البنك إيرادات 4.4 مليار درهم خلال عام 2023 بزيادة 29.37

ووافق مجلس إدارة البنك على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، فيما حدد موعد إنعقاد إجتماع الجمعية العمومية السنوية وجدول أعمالها، بتاريخ 18 مارس 2024 الساعة 10 صباحاً، للموافقة على النتائج وتوزيع أرباح نقدية، حيث أوصى مجلس الإدارة بتوزيع 31 فلساً لكل سهم. وكان البنك قد قام بتوزيع 34 فلساً للسهم عن أرباح العام 2022.

وارتفع إجمالي القروض والسلف إلى 42 مليار درهم بنمو 10.1% على أساس سنوي. ومع استمرار البنك في تنويع %ميزانيته العمومية، فقد انعكس ذلك على نمو القروض والسلف المصرفية بالكامل بمعدل مذهل بلغ 16.3

وارتفعت ودائع العملاء 12.3% على أساس سنوي إلى 50.4 مليار درهم، حيث يواصل البنك في تطوير عمليات علاقات الحسابات الأساسية مع عملائه، ما يوفر نسبة حسابات جارية وحسابات توفير تبلغ 66.9%. وبلغ إجمالي %الأصول بنهاية 2023 مبلغ 74 مليار درهم بزيادة 11.5

وارتفعت العائدات التشغيلية للسنة المالية 2023 بنسبة 29.7% على أساس سنوي، مدعومةً بهامش فائدة صافٍ بنسبة 4.9%، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة والأداء القوي في دخل النقد والاستثمار الأجنبي

وأدى الاستخدام القوي للقنوات الرقمية من قبل العملاء، وكفاءات التشغيل المستهدفة وزخم الإيرادات القوي إلى انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 36.4% مقابل 42.3% في عام 2022

وحقق البنك عائدات قوية للمساهمين مع نسبة 18.4% من العائدات على الأسهم و2.6% عائدات على الأصول للسنة المالية 2023، مع الحفاظ على سيولة عالية ورأس مال جيد

وسجل البنك ربحية قوية بالإضافة إلى نمو الأصول الشامل مما انعكس على ارتفاع نسبة كفاية رأس المال إلى 17.8% مقابل 16.4% في 31 ديسمبر 2022

وكان وضع السيولة قوي كما يتجلى في نسبة الأصول المتداولة المؤهلة والتي بلغت 13.0% ونسبة السلف إلى الموارد %الثابتة والتي بلغت 82.1

وتحسنت نسبة القروض المتعثرة لتصل إلى 2.6% مقابل 3.0% في العام السابق، في حين تحسنت نسبة تغطية الاحتياطي إلى 227.0% مقابل 181.7% لتبقى إحدى أعلى النسب في المجال المصرفي